ننتج حاليا ما يزيد عن 2.8 مليون برميل يومياً بما يتسق مع حصتنا في أوبك

رئيس مؤسسة البترول: الكويت مستعدة لزيادة إنتاج النفط إذا طلب السوق

أنشأنا أحد أكبر مرافق استيراد للغاز الطبيعي المسال في العالم بسعة 3 مليارات قدم مكعبة وإنتاجنا الحالي 650 مليون قدم يوميا وهناك خطط لزيادتها إلى مليار

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح ، إن الكويت تنتج حاليا ما يزيد عن 2.8 مليون برميل يومياً من النفط بما يتسق حصتها في أوبك.

جاء ذلك في كلمة للشيخ نواف الصباح خلال افتتاح الدورة ال 28 لمؤتمر ومعرض جمعية مصنعي الغاز ، فرع دول مجلس التعاون الخليجي أمس الأحد، والتي تأتي تحت عنوان "الفرص والتحديات في سلسلة قيمة الغاز الطبيعي".

وأوضح الشيخ نواف سعود الصباح، أن الكويت لديها أيضا خطط لزيادة إنتاج النفط الخام متى طلبت السوق ذلك، موضحا في الوقت نفسه أن عملاء المؤسسة لا يزالون يطلبون نفس الكميات من النفط، وفقا لرويترز.

وأشار إلى أن الكويت تنتج حاليا 650 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا، وأن هناك خططا لزيادتها إلى مليار.

وفيما يتعلق بوضع السوق، قال إن "الغموض موجود في جميع الأسواق سواء الغاز أو النفط. هناك تساؤلات حول المستقبل الاقتصادي للعالم مع زيادة أسعار الفائدة والركود المتوقع في الاقتصادات العالمية ومدى تأثيره على الطلب على النفط".

أضاف أنه على الرغم من نمو صناعة الغاز الطبيعي إلا أنها تواجه منافسة متزايدة من التحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة "وهذا التحول هو تحد رئيسي آخر يجب التعامل معه بجدية".

وذكر أن التحديات الأخرى المعروفة التي تواجه صناعة الغاز لا تزال موجودة من حيث استكشاف وتطوير حقول الغاز ووسائل نقل وتوزيع الغاز فضلا عن إجراءات ضمان سلامة وصلاحية البنية التحتية للغاز وهي تحديات ذات أهمية قصوى.

القطاع النفطي يلعب دورا مهما في تحقيق "رؤية كويت جديدة 2035" الرامية إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري

ولفت إلى أن قطاع النفط والغاز تأثر سلبا نتيجة للتقلبات التي سببتها جائحة فيروس كورونا وما صاحبها من إغلاقات وإجراءات حظر إذ وصلت أسعار النفط والغاز لأدنى مستوياتها التاريخية وهو ما دفع شركات النفط والغاز لاتخاذ قرارات مصيرية وتخفيض حاد للمصروفات الرأسمالية والتشغيلية بغية تحقيق نوع من الاستقرار المالي.

وأفاد بأن العالم يتعافى "ببطء" من الوباء وبدأ مستوى الطلب على الطاقة يرتفع بشكل تدريجي بالتزامن مع انقطاع إمدادات الغاز في أوروبا بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية مشيرا إلى أن ردة فعل مستهلكي الغاز في أوروبا على نقص الإمدادات والارتفاع الهائل في أسعار الغاز أثبتت مدى اعتماد العالم على الغاز الطبيعي كمصدر نظيف لتوليد الطاقة والتدفئة.

الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح

الغموض موجود في جميع الأسواق وهناك تساؤلات حول المستقبل الاقتصادي للعالم مع زيادة أسعار الفائدة والركود المتوقع

وأشار الى أهمية الغاز الطبيعي كعنصر رئيسي في مزيج الوقود لتوليد الطاقة إضافة إلى أهميته كمادة أولية للصناعات البتروكيماوية مبينا أنه لتحقيق هذه الغاية تم اتخاذ المزيد من الخطوات لتحديث البنية التحتية للغاز بما في ذلك تطوير مرافق إنتاج الغاز المصاحب والحر ومرافق معالجة الغاز.

وقال انه تم إنشاء أحد أكبر مرافق استيراد للغاز الطبيعي المسال في العالم، بسعة ثلاثة مليارات قدم مكعبة وبناء شبكة غاز وقود شاملة عبر البلاد للاستهلاك المحلي.

ونوه بدور القطاع النفطي في تحقيق "رؤية كويت جديدة 2035" الرامية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عبر توفير الطاقة النظيفة اللازمة لنمو الاقتصاد الوطني والبنية التحتية.

من جهته قال الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة نفط الكويت خالد العتيبي، في كلمة مماثلة، إن الطلب على النفط والغاز عاد لمستويات ما قبل جائحة كورونا "كوفيد19-"، مشيرا إلى أن شركة "نفط الكويت" تعتزم زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي تماشيا مع استراتيجية مؤسسة البترول لتلبية الطلب المحلي على الطاقة.

أضاف العتيبي أن زيادة الإنتاج ستتم بشكل أساسي عبر تطوير إنتاج الغاز الحر من الحقول الجوراسية لافتا الى توقيع الشركة عقدا للحفر البحري والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الكويتية الذي يعد أحد أهم المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا في إطار استراتيجية مؤسسة البترول لعام 2040.

ويعقد المؤتمر تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالوكالة الدكتور محمد الفارس، ويضم مجموعة من الجلسات المتخصصة وورش العمل بحضور أبرز المعنيين والخبراء في صناعة الغاز من المنطقة والعالم إضافة إلى مسؤولي الشركات النفطية.

ويهدف المؤتمر الذي يستمر خمسة أيام إلى تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات فيما يخص تطوير صناعة الغاز إقليميا وعالميا.

خلال كلمته أمام اجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد بجدة

الحميدي: 5.4 في المئة نمواً متوقعاً لاقتصاد الدول العربية العام الحالي

صورة جماعية لمحافظي البنوك المركزية العربية قبيل اجتماعهم أمس في جدة

التحسن النسبي في مستويات الطلب دوليا وارتفاع معدلات تنامي قطاعي النفط والغاز أهم أسباب هذه الترجيحات

حالة عدم اليقين ربما تؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ما يسمى بـ "التضخم الركودي"

"وكالات" : أعلن رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، عبدالرحمن الحميدي، أنه من المتوقع أن يشهد معدل نمو الاقتصادات العربية ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.4%، مقابل معدل 3.5% المسجل في عام 2021، وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي.

وقال الحميدي، خلال كلمته في اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي تستضيفه السعودية، أمس الأحد أن هذا النمو المتوقع يأتي مدفوعاً بالعديد من العوامل؛ على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي.

وأشار إلى أنه يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2023 ليسجل نحو 4%؛ بما يتواكب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

أضاف أن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي وفقاً للتقديرات الأخيرة للمؤسسات المالية الدولية، سيحقق معدل نمو بنحو 3.2% لعام 2022 و2.9% لعام 2023، بعد أن كانت تلك التقديرات متفائلة نسبياً في بداية العام نحو 3.5% و4.4% على التوالي، ليعكس هذا الخفض في التوقعات وضع حالة عدم اليقين وما ستسفر عنه التطورات العالمية واحتمالية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ما يسمى بالتضخم الركودي، حيث تشير آخر التقديرات إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي، ليبلغ نحو 8.3% في عام 2022، و5.7% في عام 2023 مقارنة بمعدل 3.2% و4.7% في عامي 2020 و2021، على التوالي.

ونوه الحميدي، بتعاون المصارف المركزية العربية وجمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية في إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، الذي تم يوم 27 أبريل 2022، تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي"، وسعى المصارف المركزية العربية إلى تطوير الأطر التي تساعد على اعتماد وتطبيق هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لديها وحثها على تطوير خدمات ومنتجات تعزز المسؤولية المجتمعية والبيئية.

وقد انطلقت أمس بمحافظة جدة، أعمال اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي تستضيفه المملكة ممثلةً بالبنك المركزي السعودي، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

مجموعة الشايع تشارك في حملة تنظيف الشواطئ بمناسبة "يوم التنظيف العالمي"

مجموعة الشايع خلال مشاركتها في تنظيف وحماية البيئة البحرية

نظمت مجموعة الشايع في عدد من الدول التي تمارس فيها نشاطا اقتصاديا، سلسلة من الحملات والأنشطة التي تهدف إلى تحسين البيئة البحرية والحفاظ على السواحل خالية من القمامة والنفايات، بمناسبة يوم التنظيف العالمي.

شارك في المبادرة الإقليمية العديد من المتطوعين الذين تبنوا مبدأ الاستدامة من خلال تنظيف الشواطئ ورفع مستوى الوعي بالتأثير الضار للتلوث البلاستيكي.

وأسفرت الحملة عن جمع نحو 8000 كيلوغرام من النفايات الصلبة وفرزها وإزالتها من الشاطئ.

وفي حديثها عن المبادرة، قالت سينيكا كوتوم، مديرة قسم الاستدامة في مجموعة الشايع: "يسعدنا أن نكون جزءاً من هذه المبادرة الجديرة بالثناء، وأن نقوم بدورنا من أجل المحافظة على البيئة. لقد أدهشتنا استجابة زملائنا ومشاركتهم لنا في جميع أنحاء المنطقة. نؤمن أن هذه الجهود الصغيرة يمكن أن تحدث تغييراً كبيراً بمرور الوقت مما يساعدنا في إيجاد بيئة أفضل".

تحرص مجموعة الشايع، كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، على المشاركة في العديد من الحملات المصممة لرفع مستوى الوعي البيئي وضرورة المحافظة على السواحل البحرية، وتسليط الضوء على المشاكل والتهديدات التي تتعرض لها البيئة، والعمل على إعداد مستقبل أكثر استدامة.

بدأ يوم التنظيف العالمي لأول مرة في عام 2008 في إستونيا، حيث اتحد خمسون ألف شخص لتنظيف البلاد بأكملها خلال خمس ساعات فقط. تطورت بعد ذلك هذه المبادرة الملهمة والطموحة إلى حركة عالمية تضع احتياجات البيئة في المقام الأول.

أكد على ان تدريبها من قبل جهات متخصصة بات أمراً ملحاً

الرباح: كثير من الشركات والمؤسسات الكويتية تفتقر إلى الخبرة في تنفيذ مشاريعها

أكد رئيس مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لإدارة المشاريع عبد العزيز الرباح، أن الكثير من الشركات الموجودة حالياً في الكويت تفتقر إلى الخبرة الكافية في إدارة المشاريع المسندة إليها من قبل الجهات المعنية، لافتا إلى ان تدريب المهنين بات امراً ملحاً خلال المرحلة الحالية لاسيما مع انطلاق مرحلة جديدة من البناء والتعمير.

وشدد الرباح في تصريح صحفي على أهمية إتاحة الفرصة الكاملة أمام القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية، واقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل وتكوين قاعدة إنتاجية متنوعة لخلق قطاع خدمي فعال، بشرط توافر عنصري الخبرة والتدريب الكافيين لإنجاز المهام الموكلة إليه بالشكل الأمثل.

وطالب القطاع الخاص بضرورة الاستعداد الجيد لاقتناص الفرصة السانحة أمامه للقيام بدوره في خطة التنمية من خلال اكتساب الخبرة اللازمة عبر الدورات المهنية والأكاديمية المتاحة من قبل جهات متخصصة.

أضاف أن وجود راس مال بشري إبداعي أحد أهم ركائز خطة التنمية السنوية للدولة، مايتطلب إكساب الأفراد المهارات وقدرات الإبداع والابتكار وخلق قوى عاملة منتجة وتنافسية تنعكس عوائدها بالإيجاب اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا، من أجل تعزيز راس المال الاجتماعي.

ولفت الرباح إلى أهمية استخدام الممارسات المهنية في إدارة المشاريع، وذلك بالعمل على تحفيز المهنيين في استخدام الممارسات المهنية في إدارة المشاريع.

جدير بالذكر أن الجمعية الكويتية لإدارة المشاريع إحدى جمعيات النفع العام ذات الطابع الأهلي، ومشهرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 2017، لتحقيق بعض الأهداف، والتي يأتي على راسها التعاون مع الجهات غير الربحية العالمية في إدارة المشاريع، كذلك تقديم الدعم والخبرات للجهات الخاصة والعامة.